تقدير موقف

العدد/124 مايو 2020

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تطورات المشهد السوري في ظل جائحة الكورونا

د. سمير العبد الله

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

حقوق النشر والتاليف

ORSAM © 2020 أنقرة–تركي/ أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنو ان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

تقدير موقف

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تطورات المشهد السوري في ظل جائحة الكورونا

بخصوص الكاتب

د. سمير العبد الله

تخرج من جامعة حلب قسم التاريخ سنة 2007م، ثم درس الماجستير في جامعة عين شمس بمصر برسالة بعنوان " ولاية حلب من الفتح العثماني حتى نهاية حكم السلطان سليم الثاني 1516–1574م وتخرج سنة 2012م، ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس في مصر برسالة بعنوان" الأوضاع السياسية في بلاد الشام في ظل حكومات الاتحاد والترقي 1908–1918م وتخرج سنة 2015م، وحالياً طالب دكتوراه ثانية في التاريخ الحديث في جامعة سلجوق في قونية برسالة بعنوان " الأوضاع في ولاية حلب وفق دفاتر الأحكام العثمانية 1742–1850م". له العديد من البحوث المنشورة ومنها بحث مع جامعة كامبردج البريطانية حول التعليم العالي في سوريا، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والمقالات ضمن تخصصه في التاريخ الحديث والمعاصر. اتبع العديد من الدورات مع جامعات بريطانية مختلفة كدورة تطوير المهارات الأكاديمية مع جامعة ادنبرة وجامعة شيفلد وجامعة أكسفورد، كذلك عمل دورات في التعليم الالكتروني مع جامعة شيفلد البريطانية، وهو حاصل على لقب مستشار في العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وناشط حقوق إنسان من معهد جنيف. عمل في جامعة نجم الدين أربكان في قونية بين عامي 2017–2019م، يجيد اللغات العربية والتركية والانجليزية، ويعمل الآن كخبير في الشؤون السورية في مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام).

مايو 2020

مقدمة:

اعترف نظام بشار في 22 أذار الماضي بأول إصابة بفايروس الكورونا (كوفيد-19) في المناطق التي تحت سيطرته، ثم تم الإعلان عن أول حالة وفاة يوم 31 آذار/ مارس، وعلى الرغم من عدم انتشار فيروس كورونا بشكل كبير في سوريا مقارنة بالدول المجاورة لها، وفقاً للأرقام التي أعلنتها وزارة الصحة التابعة للنظام هناك حتى تاريخ 16 أيار/ مايو، 51 إصابة، شفي منها 36، وتوفي منها 3، وعدم الإعلان عن أي إصابات في مناطق سيطرة المعارضة حتى الآن، إلا أن هنالك الكثير من الدلائل بأن أعداد الإصابات أكبر، وخاصة أن النظام تأخر كثيراً بإيقاف الرحلات الجوية بين دمشق وإيران، وكذلك مايزال الطريق البري مفتوحاً مع العراق، وتتدفق من خلاله ميلشيات إيرانية وعراقية لسوريا.

تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الفيروس في كل المناطق السورية، ومنها إيقاف النقل بين المحافظات، لكن إجراءات الإغلاق هذه زادت من الأزمة الاقتصادية بشكل أكبر. وكان هناك محاولات من طرف النظام لاستغلال جائحة الوباء لرفع العقوبات المفروضة عليه، على الرغم من أن العقوبات غير مفروضة على الاحتياجات الطبية.

> وتستغل الأطراف الداخلية والخارجية أزمة فايروس كورونا لزيادة أو تعزيز مكاسبها السياسية والعسكرية، وهذا يعيق أن تكون الاستجابة أقوى لمواجهة هذا الوباء، وفي ظل عدم وجود تقدم في صياغة تسوية سياسية مستدامة لإنهاء الصراع في سوريا

أما في مناطق المعارضة فقد أغلقت تركيا حدودها مع تلك المناطق باستثناء الحالات الإسعافية، كذلك تم إغلاق المعابر بين تلك المناطق ومناطق سيطرة النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، فأصبحت المناطق السورية معزولة عن بعض، وهذا مادفع المحتجين لرفض فتح أي معبر مع النظام عندما حاولت هيئة تحرير الشام فتحه، كذلك كانت الأمور مشابهة في مناطق شرق الفرات الخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية.

تركت أزمة وباء كورونا آثارها على الأوضاع السياسة والميدانية في سوريا، وإن لم تكن هذه الجائحة هي الفاعل الأساس في كثير من القضايا، لكن كان لها تأثير، وتستغل الأطراف الداخلية والخارجية أزمة فايروس كورونا لزيادة أو تعزيز مكاسبها السياسية والعسكرية، وهذا يعيق أن تكون الاستجابة أقوى لمواجهة هذا الوباء، وفي ظل عدم وجود تقدم في صياغة تسوية سياسية مستدامة لإنهاء الصراع في سوريا، وكانت هنالك دعوات لوقف إطلاق نار شامل في سوريا للتفرغ لمجابهة الفيروس، لكن تلك الدعوات لم تجد صدى كبير في سوريا.

وقف إطلاق النار بإدلب:

تم تطبيق وقف إطلاق النار في ادلب بعد توقيع اتفاق موسكو بين روسيا وتركيا في 5 أذار/ مارس 2020م، وتم استبعاد إيران من الاتفاق، لذلك تسعى إيران لإفساده، وتحرض النظام على القيام بعملية عسكرية جديدة في ادلب، لكن يبدو أن روسيا جادة بتطبيق الاتفاق، وزار وزير الدفاع الروسي دمشق، وتشير المعلومات بأنه بلغ رئيس النظام بشار رسالة شديدة اللهجة في حال تم خرق اتفاق وقف إطلاق النار، في ظل انشغال روسيا والعالم بأزمة وباء كورونا وتراجع أسعار النفط.

من ضمن الأمور التي تضمنها اتفاق موسكو تسيير دوريات مشتركة روسية تركية، على طريق حلب اللاذقية، لكن هيئة تحرير الشام حاولت عرقلة ذلك من خلال دعم اعتصامات على الطريق لمنع فتحه، وخاصة أنها لم تكن قادرة على رفض الاتفاق أو الوقوف في وجه تطبيقه، لذلك اختارت استخدام المدنيين، والتحريض على صدام بين المدنيين والجيش التركي، وتعرض الجنود الأتراك لهجوم في آذار أدى لمقتل جنديين تركيين، وكذلك تم ضرب الدوريات المشتركة بالحجارة، كذلك ألقى الطيران التركي منشورات طالبت الأهالي بالهدوء، وأن هدف تركيا هو منع عمل عسكري جديد. في النهاية تمكنت الدوريات المشتركة من تنفيذ الخطط المتفق عليها، وخاصة في ظل عدم الرغبة بالتصعيد روسياً وتركياً.

فرضت تركيا وروسيا الأمر الواقع بالقوة حالياً في ادلب، وهناك خشية من قيام النظام والإيرانيين وهيئة تحرير الشام بأي تصعيد، وخاصة أن لدى روسيا وتركيا رغبة كبيرة في إنجاح وقف إطلاق النار.

انتقدت هيئة تحرير الشام والفصائل الجهادية الأخرى اتفاق موسكو، ومستمرين بالتحريض ضده، لكنهم يلتزمون بوقف إطلاق النار، وحاولت الهيئة استفزاز الأتراك ببعض الاشتباكات بين عناصرها والجيش التركي، لكن الرد التركي كان سريع وحاسماً، مما دفع الهيئة للتراجع للوراء، حيث أرسلت تركيا عدد كبير من القوات إلى ادلب، وهذا يوضح جديتها وأهمية هذه المنطقة لأمنها القومي، وربما ساهمت هذه الأوضاع مع أزمة وباء كورونا في اقتناع الروس ولو مؤقتاً بعدم جدوى أي تصعيد عسكري.

كذلك أرادت هيئة تحرير الشام فتح معابر مع النظام بغرض السماح بانتقال البضائع، ففتحوا معبر معرة النعسان– ميرناز، وأرادت به الهيئة تحقيق مكاسب اقتصادية، وبررت الهيئة ذلك بأن منطقة ادلب تستورد 95٪ من احتياجاتها من تركيا، مقابل 5٪ فقط من مناطق سيطرة قوات النظام، في حين تصدر 90٪ من منتجاتها لمناطق النظام، و 10٪ فقط إلى تركيا، وأنها تخشى أن يؤدي تكدس البضائع إلى توقف حركة الإنتاج.

> وتشكل المعابر مورد مالي مهم للهيئة، حيث تعد موارد المعابر العنصر الأساس لتمويل الهيئة، وتدر عليها آلاف الدولارات يومياً.

فتظاهر الأهالي رفضاً لذلك، وخاصة أن هناك تخوف كبير من انتقال فيروس كورنا من خلال هذه المعابر، وأن المستفيد من فتح المعابر هو النظام الذي يعاني اقتصادياً، وهاجمت الهيئة المحتجين بإطلاق الرصاص الحي عليهم، ثم اضطرت الهيئة لتعليق فتح المعبر.

وتشكل المعابر مورد مالي مهم للهيئة، حيث تعد موارد المعابر العنصر الأساس لتمويل الهيئة، وتدر عليها آلاف الدولارات يومياً.

يبدو أن هيئة تحرير الشام ستحاول تغيير نظرة العالم لها، وذلك من خلال الرسائل التي تحاول إرسالها للمجتمع الدولي من خلال لقاءات الجولاني الصحفية، أو من خلال المفاوضات غير المباشرة مع بعض الأطراف.

كذلك أدى وقف إطلاق النار إلى بدء الخلافات الداخلية داخل هيئة تحرير الشام، فضلاً عن خلافاتها مع الفصائل الجهادية الأخرى، مما يهدد بنشوب صدام بينها، وفي 3 أيار/مايو 2020 أعلن تنظيم "أنصار التوحيد" ترك غرفة عمليات "وحرض المؤمنين" العاملة في ادلب، والتي تضمها إلى جانب كل من تنظيم "حراس الدين" و«جبهة أنصار الدين" و«جبهة أنصار الإسلام"، ويتركز عملها في ريف اللاذقية، وأنها ستعمل بشكل مستقل، كذلك هناك معضلة تنظيم حراس الدين والذي يغلب عليه المقاتلين الجانب، ويرفض كل الاتفاقات، وهو يتجنب في هذه المرحلة أي صدام مع الهيئة أو تركيا، لكن من المحتمل قيام تحرير الشام بعملية عسكرية ضده، وخاصة إذا تلقت هيئة تحرير الشام وعود برفع اسمها من قائمة الإرهاب، ودمجها مع فصائل المعارضة الأخرى.

يبدو أن تركيا جادة في منع أي خرق لاتفاق وقف إطلاق النار، والدليل التعزيزات العسكرية الكبيرة التي ترسلها، وتملك خيارين في التعامل مع هيئة تحرير الشام، حيث تسعى تركيا إلى تحييد الهيئة وفصلها عن فصائل المعارضة المعتدلة، أو الضغط عليها لحل نفسها والاندماج ضمن جيش موحد يضم الفصائل المختلفة، وذلك بعدة طرق من بينها الحرب التي لا ترغب تركيا خوضها حتى الآن بحسب ما ذكرت المصادر التركية، ويبدو أن هناك استجابة لهيئة تحرير الشام لذلك، حيث تحاول الهيئة والجولاني الظهور بمظهر جديد في الآونة الأخيرة، مظهر الفصيل المعتدل والوطني.

ازدياد نشاط تنظيم الدولة (داعش)

زاد نشاط تنظيم الدولة (داعش) في الفترة الأخيرة مستغلاً انشغال العالم بمكافحة الوباء، وقام بالعديد من العمليات، وخاصة في منطقة البادية السورية، كذلك أعلنت بعض الدول الأعضاء في التحالف الدولي لمحاربة داعش سحب بعض قواتها من المنطقة خشية عليهم من انتشار الفيروس، وزاد من عملياته أيضاً في العراق، حيث يعتمد التنظيم حرب العصابات في الفترة الأخيرة، ويقوم بتنفيذ عمليات ويختفي بعدها في البادية، ومن المحتمل ازدياد هجمات التنظيم في الفترة القادمة وخاصة على طريق دير الزور– تدمر لمهاجمة أرتال النظام والميلشيات التابعة له.

وأكدت واشنطن أن كل دولة تسعى لإعادة علاقتها مع نظام الأسد، أو تسعى للتقارب معه فإن العقوبات الأمريكية ستطال شركاتها التي قد تتعامل مع نظام الأسد أو تسعى للحصول على امتيازات كإعادة الإعمار أو أي مشاريع أخرى.

قانون سيزر:

سيدخل قانون (قيصر–سيزر–) حيز التنفيذ الشهر المقبل، وتعده واشنطن وسيلة لإنهاء الصراع في سوريا، ويتألف قانون قيصر من عدة بنود رئيسة، منها فرض العقوبات على نظام الأسد ومن يدعمه، وعلى كل الجهات التي تقدم له المساعدة في الحصول على السلع والتقنيات غير العسكرية التي يستخدمها لتعزيز قواته.

وأكدت واشنطن أن كل دولة تسعى لإعادة علاقتها مع نظام الأسد، أو تسعى للتقارب معه فإن العقوبات الأمريكية ستطال شركاتها التي قد تتعامل مع نظام الأسد أو تسعى للحصول على امتيازات كإعادة الإعمار أو أي مشاريع أخرى.

يبدو أن تطبيق هذا القانون سيترك تبعات على الاقتصاد في مناطق سيطرة النظام على المدى المتوسط والبعيد، وخاصة أنه يستهدف كل الشركات التي تعمل أو تريد العمل مع النظام السوري، وخاصة ضمن مشاريع إعادة الإعمار.

من ناحية أخرى فأعداد الشركات الأجنبية الحالية في سوريا محدود، وتقتصر على شركات روسية وإيرانية، والشركان الإيرانية تعاني من تلك العقوبات أساساً، مما يعني في حال بدء مرحلة إعادة الإعمار قبل الوصول لحل سياسي، وفي حال تطبيق قانون سيزر، ستقتصر الشركات على الشركات الروسية والإيرانية.

انسحاب إيراني جزئي من سوريا:

لا يُتوقع أن يكون للانسحاب الجزئي الذي تقوم به إيران في الأونة الأخيرة أثر كبير على المشهد السوري، حيث تريد إيران تغيير أماكن تواجد وتوزع قواتها، وهي المرة الأولى منذ 2011 يغير الحرس الثوري الإيراني مواقعه، ومواقع الميلشيات الموالية لها، وخاصة بعد التصعيد الإسرائيلي الكبير تجاه تلك القوات، وخاصة في حلب ودير الزور، حيث بدأت بإخلاء مقراتها وتسليمها لميلشيات تخضع لسيطرة القوات الروسية، وبإشراف مباشر من قبل الشرطة العسكرية الروسية، كذلك غادرت بعض الميلشيات الأراضي السورية باتجاه العراق، بالإضافة لتخفيض عدد الميلشيات التابعة لها.

وهذا يترافق في الأونة الأخيرة مع ترك أعداد من العناصر المحلية العاملة في ميلشيات تابعة لإيران، والالتحاق بوحدات عسكرية يشرف عليها الروس، خاصة الفيلق الخامس، وأرجع البعض سبب ذلك إلى عدم تسلم تلك العناصر لمستحقاتهم المالية، وانقطاع المساعدات العينية التي كانوا يحصلون عليها من بعض الجمعيات الإيرانية، فالروس يقدمون رواتب أعلى تقارب 300 دولار، بينما يدفع الإيرانيون 150–200 دولار شهرياً.

كذلك فإن الميلشيات الإيرانية لم تعد ترغب في البقاء في أي منطقة قريبة من الجولان، لأن هذه المنطقة لا تتمتع بتغطية جوية، وخاصة أن ميلشياتها تعترف بعجزها التام عن الرد على الهجمات الصاروخية الإسرائيلية، لكن ايران حافظت على وجودها في منطقة البوكمال السورية حتى الآن، وعززت ذلك بتوقيع عقد مع النظام لاستكشاف البترول فيها، وصرح وزير النفط في حكومة النظام السوري أن العقد لتسديد الدين الائتماني الإيراني طويل الأجل لسوريا، حيث يلجأ النظام لمنح إيران عقود مقابل ديونها، وقد سبق أن تم منحهم ميزات استخراج واستثمار الفوسفات، واستثمارات بقطاع الكهرباء، لكن روسيا أجبرت النظام على إلغاء اتفاق استثمار الفوسفات، وتسلمت الشركات الروسية تلك الحقول.

يتزامن ذلك مع صعوبة إنفاق مزيد من الأموال على العمليات بسوريا، وخاصة أن إيران انفقت مايقارب من 30 مليار دولار منذ بداية تدخلها، وتعاني حالياً من تراجع أسعار النفط العالمي.

إيران تحاول الإظهار بأنها تسحب قواتها، ربما التطورات الميدانية في الساحة السورية هي من فرضت على إيران القيام بتلك الخطوة، وليس فقط الضربات الإسرائيلية

التي لم تتوقف منذ 2013م، وخاصة في ظل المطالبات الدولية والإقليمية بإخراج إيران من سوريا، وخاصة أن الاتفاقات الروسية الإيرانية لا ترقى لدرجة التحالف، وإنما هي عبارة عن تنسيق مرحلي اقتضته الظروف، وخاصة بعد الترتيبات الروسية التركية في ادلب، بعيداً عن الإيرانيين، والتفاهم الأمريكي الروسي (المتزايد) على مستقبل سوريا.

أما بالنسبة للتصعيد الإسرائيلي، فإسرائيل ترغب بالفترة الأخيرة الانخراط بالملف السوري بشكل أكبر، من خلال استهدف الوجود الإيراني، وهي تحظى بدعم أمريكي وروسي، وذلك لمنع نقل السلاح لحزب الله، ولمنع إيران من إنشاء قواعد عسكرية كبيرة في سوريا، فالهجمات الإسرائيلية ازدادت خلال شهر نيسان/ ابريل، متزامنة مع موجة انتقادات وجهها الإعلام الروسي للأسد، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي "أن إسرائيل انتقلت من منع استقرار إيران في سوريا إلى إجبارها على الخروج قبل نهاية 2020. ويبدو أن التصعيد الإسرائيلي سيستمر في الفترة القادمة، وربما يشمل مناطق جديدة لم يطالها القصف من قبل.

التصعيد في درعا:

شهدت درعا تصعيد عسكري، وعمليات اغتيال استهدفت بعض الشخصيات التي عملت مصالحة مع النظام سابقاً، كذلك استهدفت بعض عناصر النظام، لكن تم التوصل لاتفاق يوم 15 أيار/ مايو لخفض التصعيد من قبل قوات الأسد، وتعليق الحملة العسكرية في الفترة الحالية، وخاصة بعد اجتماع الروسي مع اللجنة المركزية المكونة من قادة سابقين في فصائل الجيش الحر، ووجهاء محافظة درعا، وإفراغ كافة المنازل التي احتلتها قوات النظام في درعا بعد إفراغها من سكانها، حيث كان النظام قد أرسل أرتال عسكرية كبيرة إلى درعا من الفرقة الرابعة والفرقة 15، كل ذلك مؤشر أن النظام يريد انهاء اتفاقات التسوية السابقة مع درعا، بينما يفضل الروس التهدئة حالياً ويضغطون بهذا الاتجاه، ومن المستبعد عودة العمليات العسكرية بشكلها التقليدي قبل التسوية.

التصعيد الإعلامي الروسي تجاه نظام الأسد:

انتقدت وسائل إعلامية روسية مقربة من الكرملين نظام الأسد وأسلوب حكمه في الفترة الأخيرة، وصورت بشار الأسد على أنه فاسد وغير صالح للحكم، ومن أهم الانتقادات التي وجهتها تلك الصحف عن فساد النظام، قضية كذب رئيس وزراء النظام على المواطنين بشأن ندرة النفط والغاز، لتبرير الانقطاعات الكهربائية، في وقت يتم بيع الكهرباء السورية لرجال أعمال لبنانيين، كذلك نشرت استطلاع للرأي بين أن 32٪ فقط من السوريون سيصوتون لبشار الأسد في حال حصول انتخابات رئاسية عام 2021م، ثم تم انتقاد الأسد شخصياً وضعف دوره في مكافحة الفساد المنتشر في كل مؤسسات الدولة، لكن تراجع الإعلام الروسي عن تصريحاته بعد شهر من نشرها.

> يبدو أن روسيا تُعيد النظر في علاقتها مع الأسد، وخاصة في إطار علاقة بشار مع إيران غير الراغبة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، والميلشيات المدعومة إيرانياً في سوريا وخاصة حزب الله

وأتى ذلك في ظل الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تعيشه سوريا، وخاصة بعد تراجع الدعم الإيراني بشكل كبير، وبسبب الظروف التي تعيشها إيران في ظل تراجع أسعار البترول العالمية، وأزمة وباء كورونا، حيث أن إيران من أكثر الدول التي تضررت منه، كذلك تواجه روسيا تحديات اقتصادية كبيرة للأسباب نفسها، ولن يكون لديها القدرة على تقديم دعم أكبر، أو تمويل إعادة الإعمار.

يبدو أن روسيا تُعيد النظر في علاقتها مع الأسد، وخاصة في إطار علاقة بشار مع إيران غير الراغبة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، والميلشيات المدعومة إيرانياً في سوريا وخاصة حزب الله، وكل ذلك يقوض مهمة موسكو في إعادة تأهيل النظام، كرمز للاستقرار قادر على جذب مئات المليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي لإعادة الإعمار، والتي تستعد الشركات الروسية لاستقبالها، وخاصة أن أقارب الأسد يعملون كمافيات في سوريا، ويسمحون للقوات الإيرانية والميلشيات التابعة لها، العمل في سوريا بحرية، وهذا لن يدفع أوروبا والخليج لدفع فاتورة إعادة إعمار سوريا.

يبدو أن موسكو تدرس خيارات أخرى غير الأسد لحكم سوريا، وفي 30 نيسان/ ابريل أصدر مجلس الشؤون الدولية الروسي RIAC، وهو مركز أبحاث أنشأته وزارة الخارجية في موسكو، تقريراً لاذعاً يقول إن روسيا تُجري محادثات مع أطراف أخرى في الصراع السوري لوضع خطط لحل سياسي تم التوصّل إليه، لا يكون فيه الأسد رئيساً. لكن من السابق لأوانه أن نقول بأن روسيا بدأت بالبحث عن بديل للأسد، وما تسربه من أخبار عن النظام، وأنها تبحث عن بدائل، هو وسيلة للضغط على النظام لتقديم مزيد من التنازلات ولإبعاده عن الحليف الإيراني.

قضية رامي مخلوف:

ان قلة موارد النظام، وكذلك العقوبات، والخوف من قانون سيزر، وتدهور سعر العملة، والتحفظات الدولية الكبيرة على إعادة الإعمار، وخاصة في ظل شبه التوقف للعمليات العسكرية، كلها عوامل ساهمت في توضيح الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي للنظام، وخاصة في ظل مطالبة حلفاء النظام بدفع مايترتب عليه نظير الخدمات التي قدموها له، ومحاولة روسيا السيطرة على مفاصل البلد لتعويض مصاريفها في التدخل بسوريا، حيث طالبت موسكو دمشق بدفع 3 مليارات دولار فيمة القروض المستحقة، مما دفع النظام للضغط على رجال الأعمال المقربين منه.

وتزامن ذلك بظهور رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، والمسيطر على قسم من الاقتصاد السوري، بفيديوهات على الفيسبوك، اتهم فيها بعض الجهات باستهدافه، وخاصة من خلال مطالبته من طرف وزارة المالية التابعة للنظام بمبلغ 234 مليار ليرة سورية (مايعادل 180 مليون دولار أمريكي تقريباً)، ووصف القرار المتخذ بحقه أنه قرار سياسي، فمنذ ظهوره في مؤتمر صحفي في دمشق عام 2011، نأى رجل الأعمال السوري الكبير بنفسه تماماً عن أضواء الصحافة والإعلام.

يبدو أن رامي مخلوف اضطر إلى كسر قيود صمته المطبق في شباط/ فبراير من العام الحالي، بعد مرور شهرين من تحرك النظام ضده، ومصادرة بعض ممتلكات أسرته داخل البلاد، ومطالبته بدفع مبالغ كبيرة بتهمة ارتكاب المخالفات الجمركية المتعددة. وكان للتدخل الروسي دور كبير في تغير موازين القوى، وخاصة بعد دعم الروس لـ«قوات النمر" بقيادة العميد سهيل الحسن، وتحويلها للفرقة 25 مهام خاصة، مما أدى لانتقال بعض عناصر ميلشيات "جمعية البستان" المحسوبة على رامي

مخلوف للعمل مع سهيل الحسن، نظراً للامتيازات المالية الأكبر.

وكان هناك عدة تفسيرات لظهور مخلوف بتلك الفيديوات، أحدها أن هناك خلاف ضمن الدائرة الضيقة للنظام، وأن هناك تغير للتوازنات داخل القصر الجمهوري بعد وفاة والدة بشار الأسد (أنيسة مخلوف عمة رامي) في شباط/ فبراير 2016، ومرض محمد مخلوف (والد رامي)، وتعاظم دور أسماء الأسد زوجة بشار بشكل كبير، ورغبتها بالسيطرة على تلك الثروات، ورغبة بشار الأسد إعادة تركيز القوة بيده، وتفكيك مراكز القوى التي نما دورها بعد 2011 بشكل كبير، كذلك رغبة ماهر الأسد في تقوية الفرقة الرابعة، ومزاحمة ميلشيات جمعية البستان في الأنشطة التي تقوم بها، حيث تم إخضاع جمعية البستان لإشراف القصر الجمهوري، كذلك تفكيك مجموعات البستان القتالية وإلحاقها بالأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، ثم قرر النظام الحجز الاحتياطي على أموال رامي مخلوف في سوريا.

وثانيها: من وجهة نظر كثير من المحللين، جرى تشجيع الحملة الراهنة ضد مخلوف من قبل مجموعة من رجال الأعمال الروس، والقيادات العسكرية السورية، الذين يرغبون في الاستفادة من أصول شركات رامي مخلوف في إنعاش احتياطي البنك المركزي السوري، وسداد الديون التي أثقلت كاهل البلاد بسبب الحرب المستمرة. وليس خافياً على أحد الحصة التي تملكها موسكو في الاقتصاد السوري.

> ولايمكن فصل مايجري عن التنافس الروسي الإيراني في سوريا، وخاصة في ظل الاشتباكات بين الحين والأخر بين قوات النمر المدعومة روسياً والفرقة الرابعة المدعومة إيرانياً، ففي سوريا توافق روسي إيراني وتوزيع للأدوار والمصالح، لكنه لم يتحول لتحالف استراتيجي

وهناك رأي ثالث: يرى بأن رامي مخلوف ووالده مقربين من الروس، لذلك يريد الأسد الضغط عليه لصالح تقاربه هو وأخيه ماهر مع إيران، ورامي مخلوف يعد من أشد منتقدي وجود إيران في سوريا، حيث نشرت صحيفة الوطن المملوكة لرامي مخلوف نقداً لاذعاً لإيران متهمة إياها برعاية العصب الإسلامي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكنه رأي ضعيف فالنظام ليس لديه تلك القدرة التي تمكنه من تحدي روسيا.

ولايمكن فصل مايجري عن التنافس الروسي الإيراني في سوريا، وخاصة في ظل الاشتباكات بين الحين والأخر بين قوات النمر المدعومة روسياً والفرقة الرابعة المدعومة إيرانياً، ففي سوريا توافق روسي إيراني وتوزيع للأدوار والمصالح، لكنه لم يتحول لتحالف استراتيجي، فهو تفاهم وتعاون مرحلي، ولروسيا اليد العليا حتى الآن في سوريا، فعندما قامت إيران بالتوقيع على اتفاقية مع النظام لاستثمار الفوسفات، ضغطت روسيا مباشرة فأضطر النظام لإلغاء الاتفاق مع الإيرانيين والتوقيع مع شركة روسية.

وكان رامي مخلوف قد أدى دوراً كبيراً في دعم النظام وتمويل ميلشياته الأمنية والعسكرية من خلال جمعية البستان التابعة له، حيث تولت عملية التجنيد ودفع الرواتب للمقاتلين ورعاية أسرهم، وظهر في بداية الاحتجاجات بمقابلة مع صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية في أيار/ مايو2011، حذر فيها من تداعيات الفوضى على سوريا، وعلى أمن إسرائيل واستقرارها.

تصريحات رامي مخلوف أحدثت شقاً في صفوف المؤيدين للنظام، وخاصة من أبناء الطائفة العلوية، لكن من المستبعد حتى الآن حصول انقسامات أو قتال داخلي ضمن الطائفة العلوية، ومن المتوقع أن يلجأ النظام لتسوية الخلاف مع رامي مخلوف، وخاصة أن النظام مازال يسيطر على مؤسسات الدولة ويستخدمها ضد منافسيه، لكن عائلة مخلوف تتمتع بنفوذ كبير بين الطائفة العلوية، نظراً للمساعدات المالية الكبيرة التي قدمها للفقراء العلويين، مما يشكل مخاطر على النظام في حال احتدام الصراع، ويخشى النظام من تضرر سمعته لدى الطائفة العلوية، وازدياد حاجته للأموال في الفترة القادمة.

النظام يريد تقديم تنازلات ولو كانت بهيمنته الاقتصادية مقابل الحفاظ على الهيمنة العسكرية

والسياسية، والإيحاء بأنه يقوم بالإصلاحات ومحاربة الفساد، ويسعى لعودة هيمنة الدولة على كل مفاصل الحياة.

حسابات موسكو في سوريا أكبر من قضية رامي مخلوف والخلاف على هذه المبالغ من أموال، فسوريا أصبحت تشكل لها أهمية استراتيجية واضحة، وليس من السهل تغيير السياسة الروسية في سوريا حالياً في ظل الموقف الأمريكي ذو المواقف غير الحاسمة في سوريا حتى الآن.

تريد روسيا صيغة من التوافق مع الأميركيين حول توليفة حكومية، تمثل الموالاة والمعارضة، أما مصير بشار نفسه، فهو لم يعد يهمها كثيراً، ما دامت مصالحها في مأمن، فالمهم لها حالياً تثبيت مواقعها الاقتصادية والعسكرية في سوريا، وفي هذا تختلف عن النظام الإيراني الذي يعتبر استمرارية بشار ركيزة لتمكّنه من تحقيق مشروع الهندسة المذهبية الذي يعمل عليه منذ عقود، وهو المشروع الذي يعد محور مشروعه التوسعي الأكبر في المنطقة.

لكن يبدو أنه لايوجد أي برنامج لإعادة الإعمار في سوريا في ظل عدم وجود تغيير سياسي، والنظام ليس لديه مشكلة في ذلك، المهم البقاء في السلطة، وهذا ما يشكل عبء على روسيا التي تراجعت مواردها الاقتصادية.

أوضاع اللاجئين والنازحين بعد أزمة فيروس الكورونا:

فاقمت أزمة كورونا من معاناة النازحين في الداخل السوري أو اللاجئين في دول الجوار، وخاصة أنه سبقها التصعيد العسكري في ادلب، والذي أدى لنزوح آلاف المدنيين إلى المخيمات القريبة من الحدود التركية، كذلك ازدادت الأوضاع الاقتصادية للاجئين السوريين في دول الجوار سوءاً، في ظل سياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول للحد من انتشار الفيروس، وخاصة أن قسم كبير من السوريين يعملون بنظام اليومية، كذلك خسر قسم منهم أعماله مع اضطرار بعض أصحاب المحال لإغلاق محالهم، وخاصة أن القسم الأكبر من اللاجئين لايعملون بعقود نظامية، كذلك تراجعت المساعدات الإنسانية المقدمة للسوريين في ظل انشغال الدول بأزمة الفيروس في بلادها، وترافق ذلك بأزمة ارتفاع الأسعار، وخاصة أن أغلب السوريون يسكنون في بيوت مؤجرة.

ففي تركيا يُقدر عدد العمال السوريون في تركيا بنحو مليون عامل، ومعظمهم تضرر، والضرر يتفاوت من جزئي إلى كلي، لاسيما أن بعض الورش والمصانع أغلقت بشكل كامل، وتوقفت عن العمل، لكن وضع السوريون في تركيا أفضل بكثير من بقية الدول حيث يستفيد السوريون من النظام الصحي الموجود، ويتلقون العلاج بشكل مجاني.

أما في لبنان فكان هناك ضغطاً كبيراً على اللاجئين السوريون هناك، حيث لم يتم إخضاعهم للاختبارات المجانية التي أعلنت عنه وزارة الصحة اللبنانية، ويتجنب اللاجئين بشكل عام الإبلاغ عن أي إصابة بينهم، وذلك خوفاً من الترحيل القسري، والمضايقة من قبل السلطات والمجتمعات المحلية، وخاصة أنه ترافق مع حملة من بعض الأطراف اللبنانية لمحاولة حشد الدعم الشعبي لتخليص لبنان من اللاجئين السوريون الذين يسببون "ضغط على البنية التحتية الضعيفة في البلاد".

كانت معاناة اللاجئين السوريون في الأردن ولبنان أكبر من غيرهم في بقية البلاد، وخاصة أن ظروفهم الاقتصادية كانت سيئة حتى قبل الكورونا، وكذلك ظروف البلدين المتدهورة اقتصادياً.

الوضع أصعب بالنسبة للنازحين داخلياً في ادلب، وخاصة أنهم يعيشون في مخيمات لا تستوفي المعايير المطلوبة، وغير مزودة بأنظمة الصرف الصحي والمرافق الطبية اللازمة، وعقب وقف إطلاق النار بدأ كثير من النازحين العودة إلى منازلهم، لكن مثل هذه الحركة الجماعية أن تزيد من خطر انتشار الفيروس بشكل أكبر.

يبدو أن الأمور في سوريا ستتطور في الأشهر القادمة تطور سريع، في ظل التأثير الذي تركه فيروس كورونا على اقتصاديات البلاد المتدخلة بالشأن السوري، وانشغالها بمشاكلها الداخلية.

الملاحظات

الملاحظات

الملاحظات

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi

مركز دراسات الشرق الأوسط

Center for Middle Eastern Studies

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

orsamtr

+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3